المحامي نمر سلطاني(*)

تقرير لجنة أور:
ما قيل وما لا يقال...

المشكلة تبدأ من كتاب التعيين

في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ وعلى ضوء المشاهد الدامية للقمع الاسرائيلي الدموي للانتفاضة الفلسطينية خرج المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل للتظاهر تضامنًا مع أبناء شعبهم في الأراضي المحتلة. لم تشفع المواطنة الاسرائيلية للمتظاهرين ولم تقف حاجزا بينهم وبين استعمال قوات الأمن الاسرائيلية لوسائل قمعية شبيهة بتلك التي تمارسها في المناطق المحتلة، كما أنها لم توفر لهم الحماية أمام الرعاع اليهودي الذي اعتدى عليهم. وقد أدى ذلك إلى سقوط ١٣ شهيدا من بينهم شاب من دير البلح والباقون فلسطينيون من حملة الجنسية الاسرائيلية. كان المطلب الرئيسي للأقلية الفلسطينية في ذلك الحين هو إقامة لجنة تحقيق رسمية لفحص ظروف استشهاد المتظاهرين ومعاقبة القتلة أفراد الشرطة. وقد أعلن رئيس الحكومة آنذاك إيهود باراك عن إقامة «لجنة فحص»، إلا أن هذه اللجنة كانت منزوعة من أية صلاحيات جدية وفق القانون الإسرائيلي. لذا قابلها المواطنون العرب بالمعارضة وأعلنوا أنهم سيقاطعونها ولن يتعاونوا معها. إثر ذلك، وعلى ضوء الضغط الجماهيري وبسبب الانتخابات التي كانت على الأبواب ، أعلن باراك في ٢٠٠٠/١١/٨ عن تشكيل لجنة جديدة هي لجنة تحقيق رسمية ذات صلاحيات تلزم الشهود بالمثول أمامها وتقدم توصياتها الى الحكومة. وظيفة اللجنة وفقا لكتاب التعيين هي: «التحقيق في تسلسل الأحداث والوصول إلى حقائق واستنتاجات حول ما جرى فيها وحول الأسباب التي أدت إلى وقوعها في ذلك التاريخ {ابتداءً من ٢٠٠٠/٩/٢٩}، ومن ضمن ذلك سلوك المحرِّضين والمنظّمين، الذين شاركوا في الأحداث من كل الأوساط، وقوات الأمن».

كان هذا النص ينذر بالخطر، فكتاب التعيين يذكر سلوك

* منسق مشروع الرصد السياسي في مدى – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا.

مواجهات في الناصرة.

المتظاهرين قبل أن يذكر قوات الأمن. وإضافة إلى ذلك فالحكومة تحدد فيه للجنة وجود «تحريض» و«محرِّضين» قبل أن تباشر هذه في عملها. وبذلك فإن المؤسسة الاسرائيلية تحاول تقاسم المسؤولية بشكل متساوٍ بينها (أي الجاني) وبين الضحية. كما أن النص يتحدث عن «صدامات بين قوى الأمن وبين مواطنين يهود وعرب، قتل وجرح فيها مواطنون إسرائيليون» ولا يقول بشكل صريح أن على اللجنة التحقيق في مقتل ثلاثة عشر عربيا، وهو المطلب العربي الأساسي. كما أن كتاب التعيين يحدد الفترة الزمنية ابتداء من ٢٩/ ٢٠٠٣/٩ وبذلك يستثني زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف في القدس في اليوم السابق، مشعلا الفتيل الذي أدى إلى كل ما جرى بعد ذلك. بالرغم من ذلك تعاونت الأقلية العربية. إلا أن تعيين اللجنة لم يشفع لباراك في الانتخابات لرئاسة الحكومة التي جرت العام ٢٠٠١، حيث قاطعت غالبية المواطنين العرب الانتخابات (وكانت تشكلت لهذا الغرض اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات) مساعدة باراك على السقوط المدوي وعلى الخروج من الساحة السياسية الاسرائيلية. وقد أنذرت هذه الخطوة برياح تغيير في السلوك السياسي للأقلية الفلسطينية، في وعيها لذاتها وموقعها في الدولة وكذلك في وعيها لمواطنتها.

باشرت اللجنة عملها وقامت بالاستماع لنحو ٣٤٩ شاهدًا وجمعت نحو ٥٣٠ إفادة وتوصلت إلى آلاف القرائن والمستندات. وبتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٧ أصدرت اللجنة تحذيرات لاثني عشرة شخصية بينهم إيهود باراك ووزير الأمن الداخلي في حينه شلومو بن عامي ورجال شرطة وثلاثة قياديين عرب هم: الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الاسلامية الخارج برلمانية، وعضو الكنيست عن القائمة العربية الموحدة عبد المالك دهامشة، وعضو الكنيست عزمي بشارة رئيس التجمع الوطني الديمقراطي. حيث حذرت اللجنة هذه الشخصيات بأنها قد تصل إلى استنتاجات تضرّ بهم. وبالنسبة للقيادات العربية فقد كانت التهمة هي التحريض والحض على العنف كوسيلة لتحقيق أهداف الأقلية العربية، وفيما يتعلق بالشيخ صلاح أضافت اللجنة أيضاً: تصوير الدولة على أنها عدو. شكلت هذه التحذيرات مدماكا إضافيا في شكوك الأقلية الفلسطينية تجاه اللجنة. وكانت لجنة ذوي الشهداء، والتي تشكلت من العائلات الثاكلة بعيد المظاهرات الاحتجاجية في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، قد قاطعت مداولات اللجنة بعد أن خاب أملهم من سير عملها وعدم كشفها عن قتلة أبنائهم. وذلك بالإضافة إلى ممارسات أخرى على غرار: السماح لبعض الشهود بالإدلاء بإفاداتهم من وراء الستار ودون الكشف عن

هويتهم الحقيقية وأسمائهم؛ عدم السماح لذوي الشهداء وممثليهم بإستجواب الشهود رغم طلبهم ذلك؛ وتقليل عدد الأهالي المسموح حضورهم الجلسات والفصل بين الحضور وبين الشهود وأعضاء اللجنة بواسطة حاجز زجاجي.

في يوم ٢٠٠٣/٩/١ ، أي بعد ما يقارب ثلاث سنوات من سقوط الضحايا، أصدرت لجنة أور تقريرها.

«مشاغبات» وليس مظاهرات؟؟

الدخول الى هيكل لجنة أور، مثلما هو الولوج إلى أي فضاء قانوني أو قضائي، يحتّم حدوث عمليتين:

إذا كانت الشرطة ترى في المواطنين العرب أعداءً وتعاملهم على هذا الأساس وتطلق عليهم النار في الشوارع وتُردي بعضهم قتيلاً، الا يحق للناطقين بلسان هؤلاء المواطنين أن يحتجوا على هذه المعاملة وعلى سلوكيات الشرطة بكل التعابير الممكنة؟ أم أن المطلوب من القيادات العربية أن تفعل ما فعله رئيس الحكومة إيهود باراك في الثاني من تشرين الأول عندما أثنى على أداء الشرطة وشكر أفرادها على حسن صنيعهم بعد أن سقط شهيدان في اليوم الأول؟ أليس هذا منافياً للعقل وللمنطق البسيط؟ لكن يبدو أن للجنة أور منطقاً خاصاً بها غير ذلك الذي نعرفه.

أولاً، عملية تمثيل عنيفة بلغة الآخر. ففي حالة وجود لغتين متقابلتين إحداهما أضعف من الأخرى، تضطر اللغة الأضعف إلى الإستكانة إلى تمثيلها بلغة القوي. وبطبيعة الحال اللغة تعيش في وجدان وأفواه أصحابها. فإذا كان أصحابها وحاملو همها مهزومين فإن اللغة ستكون مهزومة أيضاً. هذه الهزيمة تتضاعف عند الدخول إلى فضاءٍ غريب عنك وإلى لعبةٍ لم تشترك أنت في صياغة قواعدها وقوانينها ولم يأخذ أحدهم برأيك في هذا الصدد. صحيح أن اللجنة شملت قاضيًا عربيًا ولكن ذلك لا يحلّ الاشكالية لسببين رئيسيين: أولا، الهدف الرئيسي لوجود عربي في اللجنة هو منح اللجنة وتقريرها شرعية في أعين المواطنين العرب. ثانيًا، كل الذين تمّ اختيارهم كممثلين عرب كانوا قضاة (عضو لجنة الفحص وعضو لجنة التحقيق الذي توقف لأسباب صحية وثالث قام بتبديله). وبالتالي هم جزء من المؤسسة القضائية الاسرائيلية ومدى نقديتهم محدود باعتبارات كثيرة.

ثانياً، نسخ علاقات القوة وعدم التماثل القائمة خارج جدران اللجنة او المحكمة الى داخل المداولات.في العادة فان الاجراءات القضائية توهم المشتركين بأن هناك أطرافاً ذات قوى متساوية تقف أمام هيئة القضاة وكل ما يتطلبه الفوز هو عرض قضيتك العادلة بشكل جيد ومن قبل محامٍ جيد.

لكن واقع الأمر ان القوي في الخارج يبقى قوياً في الداخل والضعيف يبقى ضعيفاً والضحية ضحيةً. هكذا يصبح الاضطهاد مضاعفاً: مرة بسبب العنف الممارس من قبل المؤسسة الأمنية ومرة بسبب العنف الذي يمارسه الجهاز القضائي.

إذا تصفحنا التقرير سنجد أمثلةً كثيرة وشواهد عديدة على ما نقول. كيف تنظر لجنة أور الى المظاهرات الاحتجاجية العربية؟ من اجل أن نعرف ذلك علينا أن نرى ما هي المصطلحات وما هو الخطاب الذي تستعمله اللجنة. فعلى سبيل المثال تستعمل اللجنة كلمة «مِهوموت» (أي:أحداث شغب) ما لا يقل عن ١٦٧ مرةً في التقرير. كما أنها تستعمل كلمة «هِتبرعويوت» ومشتقاتها حوالي ٥٧٠ مرةً (وهي أيضاً تعني شغباً وإخلالاً بالنظام).

يجب ان ننوّه هنا الى أن اللجنة تستعمل أيضاً الكلمة الأخيرة تجاه الإعتداءات اليهودية على العرب.لكنها تفعل ذلك في عدد قليل من المرات ودون النقد المعياري والأخلاقي الحادّ الذي رافق وصف المظاهرات العربية. بل أن اللجنة تستعمل كلمات وأوصافاً مرافقة لهذه الكلمات المذكورة عند وصف المظاهرات العربية وذلك بهدف التهويل. فمثلاً استعملت اللجنة أوصافاً على غرار: عنيف، غير مسبوق، عدوانية وغيرها. والأنكى من ذلك أن اللجنة (وفي الصفحة الأولى من التلخيص الذي أصدرته بموازاة التقرير) تصف الاعتداءات اليهودية العنصرية على العرب في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ بأنها «ردّ»أو «رد فعل» على ما قام به العرب.معنى ذلك ان هناك نمطاً واضحاً من التعامل او التوجه وهو أن العرب يشاغبون (في أم الفحم) واليهود يردّون (في طبريا).

من نافل القول إن هذا التوجه من قبل اللجنة وكذا من قبل المؤسسة الأمنية والشرطة التي تعاملت منذ البداية وأثناء تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ بتساهل مع الاعتداءات اليهودية وتفهمتها، في حين تعاملت بيد من حديد مع المظاهرات العربية، هو ليس توجهاً جديداً ولا مفاجئاً. لقد كانت المظاهرات الاحتجاجية العربية خروجاً عن طوق السيطرة الإثنية واحتجاجاً على هذه السيطرة. هذا في حين أن الإعتداءات اليهودية على العرب كانت تهدف الى إعادة السيطرة الإثنية الى نصابها وتثبيتها وتكريسها. بمعنى ان هذه الاعتداءات أرادت اعادة العرب الى دونيتهم والمحافظة على الستاتوس كفو(الوضع القائم).

ولو فحصنا على سبيل المثال ما يرد في التقرير عن الاعتداءات

اليهودية وأحداث الشغب في التجمعات السكنية اليهودية،لوجدنا ان اللجنة كتبت عشر صفحات فقط عن هذا الموضوع.وفي نفس الوقت تكتب اللجنة انه كان بإمكانها ان تتوسع أكثر في الموضوع.والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لم تتوسع اللجنة اكثر في الموضوع؟ أليس هذا جزءاً مما حدث في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠؟

هل هذه الصفحات العشر (في الفصل العاشر من الباب الثالث في المجلد الأول) كافية من بين ٨٣٠ صفحة شملها التقرير(يمكن ان نضيف الى هذه الصفحات العشر صفحات خمس اخرى ترد في الفصل الخامس من الباب الثالث)؟

ولو أخذنا على سبيل التخصيص مدينة طبريا مثالاً سنجد ان كل الأعمال التي تدين اللجنةُ العربَ بسببها بشكل حاد حدثت في طبريا. مثلاً:حرق محطة بنزين، الاعتداء على مسجدين ومحاولة إحراق أحدهما، إغلاق شوارع وتقاطعات طرق، اعتداء على ضابط وأفراد شرطة،مطاردة عرب لأنهم عرب والبحث عنهم في أماكن عملهم والاعتداء عليهم، وهكذا. لماذا لم تحظ هذه الاعمال بالنقد الذي حظيت به أفعال العرب؟لماذا لم تتساءل اللجنة عن دور القيادات السياسية اليهودية العامة او المحلية في الأماكن التي جرت فيها هذه الاعتداءات؟لماذا لم تطالبهم بالتحلي بالمسؤولية ومطالبة ناخبيهم بعدم استعمال العنف والإخلال بالنظام؟ ثم، لماذا لم تحلل اللجنة جذور وتطور ومركبات العنصرية والتطرف في الشارع اليهودي مثلما فعلت عندما تعلق الأمر بالعرب؟ عندما نلاحظ بنية التقرير جيداً نجد أن لا مجال للشك في نظر اللجنة أين تبدأ الامور وأين تنتهي. ففي المجلد الاول في الفصل الاول من الباب الاول نطالع العنوان التالي: «سيرورات التصعيد في الوسط العربي». إذن اصبح واضحاً ما هي الخطيئة الأولى: أنها تصاعد الراديكالية، كما تدعوها اللجنة،عند العرب.من هنا بدأت المشاكل بين الدولة والأقلية الفلسطينية. ولا يظن أحدكم ان أصل البلاء في العنف البوليسي واستعمال النار الحية والقناصة ضد المواطنين. من جهة أخرى فإن التقرير ينتهي في صفحاته الأخيرة بمطالبة المواطنين اليهود أن يتذكروا ان الدولة هي ايضاً ديمقراطية. وكذلك مطالبة المواطنين العرب ان يتذكروا ان الدولة هي يهودية اولاً وقبل كل شيء. لكن علينا نحن ان نذكر لجنة أور ان الشق الاول من هذه المطالبة والمتعلق بالديمقراطية لا معنى له نظراً لأن الديمقراطية الاسرائيلية هي شكلية وإجرائية. فقد أثبتت العديد من الدراسات والاستطلاعات وعلى مدى سنوات عدم وجود ثقافة ديمقراطية وقيم ديمقراطية سائدة في المجتمع وكذلك في نظام الحكم الاسرائيليين. أما بالنسبة للشقّ الثاني من المعادلة فهو غير ممكن وغير ديمقراطي في آن واحد. هو غير ممكن لأنّ معنى الاعتراف بيهودية الدولة هو تخلّي المواطن العربي الفلسطيني عن هويته وإنكارها، مقابل تذويته لهوية الآخر الذي ينفيه واعترافه بها. وهكذا ينتهي العربي الى اضطهاد هويته الذاتية وتشويهها. وهو أيضاً غير ديمقراطي لأن أحدى أهم القيم الديمقراطية هي الاعتراف بالآخر وباختلافه وعدم التمييز ضده لكونه مختلفاً عن الأكثرية. كما أن الاعتراف والإقرار بيهودية الدولة يعني الإقرار بوجود أفضلية جماعية للأغلبية اليهودية وبالتالي عدم وجود مساواة حقيقية وعدم وجود ديمقراطية (والغريب أن لجنة أور ترفض مبدأ التمييز الايجابي أو التفضيل التصحيحي على الأقل فيما يخصّ الأراضي، انظروا ص ٧٦٧ الفقرة ١٣).

مرة أخرى اتهام الضحية

ولكن هذا ليس الأمر الوحيد المنافي للمنطق في تقرير لجنة أور. ففي العديد من الأماكن نجد أن اللجنة لا تخضع لمنطق الأشياء. بمعنى أن المقدّمات لا تقود لنتائجها الطبيعية، فعلى سبيل المثال تتطرق اللجنة الى ظاهرة البناء غير المرخّص في التجمعات السكنية العربية. تقول اللجنة، وبحقّ، إن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة هي عدم وجود خرائط هيكلية للقرى وللمدن العربية وبالتالي عدم قدرة المواطنين العرب أصلاً على الحصول على رخص للبناء (انظروا ص ٤٣-٤٤ من التقرير). لكن اللجنة تقول وفي نفس النَّفَس (وهذا يبرز ص ٧٦٨ للتقرير) إنّ على الشرطة تطبيق القانون «دون هوادة») في كل مكان لا تستطيع السلطات أن تشرعن الوضع القائم فيه.

والغريب في الأمر أن اللجنة تتحدث هنا عن موضوع أليم عمره سنوات طوال وبالتالي فإن حلّه سيحتاج الى فترة غير قصيرة من الزمن. ألم يكن الأجدر باللجنة أن تقول للشرطة : تريثي قليلاً حتى يتمّ حلّ المسألة عن طريق السماح للعرب بالبناء بشكل طبيعي ويسدّ حاجاتهم الحقيقية التي أهملتها الدولة طويلاً؟ ثمَّ، ما معنى «دون هوادة»؟ هل ذلك يعني مهما كان الثمن أم ماذا؟

وهناك مثال آخر، تقول اللجنة إن الشرطة ترى في العرب أعداءً. لكن اللجنة، من ناحية أخرى (ص ٥١٩)، تنتقد القيادات العربية

هذا التقسيم يهدف بطبيعة الحال الى عزل «المتطرفين» ووضع الخيارات أمام المواطنين العرب وعواقب هذه الخيارات وخيمة كانت أم حميدة. هذا التقسيم هو استمرار للنظرة الاستعلائية النمطية في المؤسسة الصهيونية تجاه العرب على أنهم نوعان من البشر لا ثالث لهما : فهم إما محرّضون وإما محرَّضون. لا وجود لأُناس بينهم لديهم تفكير مستقل ومركّب ونقدي تجاه الكثير من الأشياء ومن ضمنها السيطرة الإثنية. في حين أن اليهود، وفقاً لنفس النظرة، لا يتحولون الى قطيع أبداً (وانتخاب شارون رئيساً للحكومة هو ليس دليلاً على أيّ شيء).

ولجنة المتابعة العليا بسبب ما تسميه«أقوالاً عدائية» تجاه السلطات والشرطة على وجه التحديد. والغريب في الأمر هنا هو ما يلي:

إذا كانت الشرطة ترى في المواطنين العرب أعداءً وتعاملهم على هذا الأساس وتطلق عليهم النار في الشوارع وتُردي بعضهم قتيلاً، الا يحق للناطقين بلسان هؤلاء المواطنين أن يحتجوا على هذه المعاملة وعلى سلوكيات الشرطة بكل التعابير الممكنة؟ أم أن المطلوب من القيادات العربية أن تفعل ما فعله رئيس الحكومة إيهود باراك في الثاني من تشرين الأول عندما أثنى على أداء الشرطة وشكر أفرادها على حسن صنيعهم بعد أن سقط شهيدان في اليوم الأول؟ أليس هذا منافياً للعقل وللمنطق البسيط؟ لكن يبدو أن للجنة أور منطقاً خاصاً بها غير ذلك الذي نعرفه.

ما هي وظيفة القيادات العربية حسب لجنة أور؟ وظيفتها هي المحافظة (أو مطالبة الجماهير بذلك) على النظام العام (انظروا ص ٥١٧ مثلاً). وقد قلنا آنفاً ماذا يعني النظام العام. النظام العام يعني السيطرة الإثنية. إذا وُجدت هذه السيطرة كان هناك نظام عام، وإذا غابت غاب ولم يعد له وجود. من هنا ينبع أن المحافظة على السيطرة الإثنية (الموجهة ضد العرب) يؤدي الى المحافظة على النظام العام. فهل، والحال على ما هو عليه، من المنطق أن نطالب القيادات العربية بالمحافظة على النظام وبالإستكانة والخضوع غير المشروط لهذا النظام العام ولهذا الإضطهاد؟!

الاحتجاج والتحريض والعنف

في نظري فإن المحور المركزي في تقرير لجنة أور هو المحور الثلاثي : احتجاج- تحريض- عنف.

اللجنة تحاول رسم وتحديد حدود عملية الاحتجاج : متى يكون شرعياً ومتى لا يكون. اللجنة تقول بصريح العبارة إن الاحتجاج الشعبي هو خارج حدود اللعبة وليس ضمن نطاق الشرعية (انظروا ص ٧٦٩ الفقرة ١٨ مثلاً). والحقيقة أن قبول مثل هذا التوجه يعني أن لا تقوم للأقلية العربية في هذه البلاد قائمة أبداً. كما أن هذه هي الوسيلة الوحيدة في الأفق (حالياً) لكي تتحدى نظام السيطرة الإثنية بعد أن بلغت وسائل العمل البرلماني والقضائي مداها. فهذه السيطرة تهدف ليس فقط الى السيطرة على موارد وخيرات البلاد بل أيضاً السيطرة على الأقلية الفلسطينية. وسائل الاحتجاج الشعبي هي في جانب منها إنتصار لإنسانيتنا وهويتنا. والتخلي عنها يؤدي الى التخلي عنهما.

التقرير يهدف، ضمن ما يهدف، الى ردع القيادات العربية ومن يجرؤ على اللحاق بركبهم والسير في دربهم. كما يهدف الى «تربية» الجماهير العربية لئلا يلجأوا الى وسائل الاحتجاج الشعبي مرة أخرى وينفضوا عن أرديتهم غبار دونيّتهم. وخدمة لهذا الغرض تقسّم اللجنة بشكل غير مباشر القيادات العربية الى نوعين: النوع الأول هم أولئك المحرّضون والذين يحضّون على العنف، والنوع الثاني هم الذين لا يحرّضون ويدعون الى اللا عنف.

هذا التقسيم يهدف بطبيعة الحال الى عزل «المتطرفين» ووضع الخيارات أمام المواطنين العرب وعواقب هذه الخيارات وخيمة كانت أم حميدة. هذا التقسيم هو استمرار للنظرة الاستعلائية النمطية في المؤسسة الصهيونية تجاه العرب على أنهم نوعان من البشر لا ثالث لهما : فهم إما محرّضون وإما محرَّضون. لا وجود لأُناس بينهم لديهم تفكير مستقل ومركّب ونقدي تجاه الكثير من الأشياء ومن ضمنها السيطرة الإثنية. في حين أن اليهود، وفقاً لنفس النظرة، لا يتحولون الى قطيع أبداً (وانتخاب شارون رئيساً للحكومة هو ليس دليلاً على أيّ شيء).

وقد ترك التقرير آثاره على بعض القيادات العربية، وللدلالة على

مواجهات في أم الفحم

ذلك سأسوق مثالين: الأول هو بيان لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل حول تقرير لجنة أور والذي صدر بعد التقرير بأيام قليلة. ففي هذا البيان تستعمل لجنة المتابعة مصطلح «يوم القدس والأقصى» عوضاً عن المصطلحات «هبة تشرين الاول/ اكتوبر» أو «انتفاضة الأقصى». ويجيء ذلك على خلفية انتقاد اللجنة للقيادات العربية، خلال التحقيق معها في جلسات اللجنة وفي التقرير، بسبب استعمال هذه المصطلحات التي ترى فيها اللجنة «تحريضية» وبسبب ما تسميه اللجنة «محو الخط الأخضر» بين طرفي الشعب الفلسطيني. واعتبرت لجنة المتابعة في بيانها تقرير أور «وثيقة رسمية مهمة وتطالب بتنفيذها». مع ذلك تنتقد لجنة المتابعة لجنة أور على عدم الإجابة عن «القضية المحورية والمركزية»، على حدّ تعبير البيان، وهي: من هم القتلة. والغريب هنا هو: إذا كانت هذه هي القضية المركزية، وهي فعلا كذلك، فما هي أهمية الأمور الايجابية الموجودة في التقرير، لو فرضنا جدلا وجودها، إذا كانت متعلقة بالأمور الأخرى الأقل أهمية؟

المثال الثاني لتأثير تقرير لجنة أور، والتوجه الذي يمثله، على بعض القيادات العربية هو رفض غالبية القيادات العربية أعضاء لجنة المتابعة في جلستها بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٢ الاعلان عن الاضراب العام في الذكرى الثالثة للمظاهرات الاحتجاجية في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، بدلا من ذلك اكتفت اللجنة بزيارات إلى أضرحة الشهداء ومسيرة قطرية في سخنين وفعاليات تثقيفية.

بين الكلام والتطبيق الجاد

في نظري فإن هذه الأجزاء من التقرير هي كل ما سيتم تطبيقه منه وعاجلاً قبل آجلاً. بل يمكن القول إن التقرير جاء ليضيف لبنة إضافية في هذا المجال لسياسة بدأت منذ هبة تشرين الاول/ اكتوبر ضد القيادات العربية المعنية. في حين أن تلك الأجزاء المتعلقة بالتمييز ضد العرب والتوصيات المؤسساتية المتعلقة بالشرطة ستذوب وتسقط في الطريق. وقد رأينا بدايات هذه العملية في جلسة الحكومة التي تقرر فيها تعيين لجنة وزارية يجلس فيها عتاة متطرفي اليمين في الحكومة من أجل فحص طرق تطبيق توصيات اللجنة. كما سمعنا أن قسم التحقيق مع رجال الشرطة في وزارة القضاء لا يملك الميزانيات الكافية لبدء التحقيق في قضايا مقتل الشهداء. وقيل لنا أيضاً إنه سيكون من الصعب الكشف عن الحقيقة الآن وبعد مرور ثلاث سنوات. إذن التوجه واضح وستذهب غالبية التقرير أدراج الرياح ولا أظن ان المحكمة العليا ستجدي نفعاً.

وما يزيد الأمر سخريةً أن كثيراً من التوصيات هي عبارة عن «كلام فاضي». فبعض المتضررين من هذه التوصيات أصبحوا

خارج سلك الشرطة (مثل يهودا فيلك القائد العام للشرطة في حينه واليك رون قائد منطقة الشمال في الشرطة في حينه) أو السياسة (مثل شلومو بن عامي) وبالتالي لا معنى فورياً لهذه التوصيات بالنسبة لهم. والبعض الآخر سيبقى في وظيفته على أن لا تتم ترقيته لمدة سنة أو أكثر بالرغم من أنه كان مسؤولاً عن منطقة حدثت فيها أعمال قتل (مثل بنتسي ساو قائد حرس الحدود في منطقة الشمال، وشموئيل مرملشطاين الضابط المسؤول عن شرطة الناصرة).

معنى ذلك أن مصطلح «ثقة الجمهور» لا يشمل المواطنين العرب على أنهم جمهور أو جزء من الجمهور. وقد رأينا في استطلاعات الرأي التي نشرت مؤخراً كيف أن الجمهور اليهودي الاسرائيلي بغالبيته يدعم الشرطة ويؤيدها ويرى فيها الضحية لا الجاني. ففي استطلاع أجرته إذاعة صوت إسرائيل وبثته يوم ٢٠٠٣/٩/٤، أي بعد الاعلان عن التقرير بأيام معدودة، أعرب ٦ر٤٠٪ من الجمهور الاسرائيلي عن رفضهم لغالبية أو كل التوصيات التي وردت في التقرير؛ في حين قال ٣٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أنهم يوافقون جزئيا على توصيات اللجنة؛ فقط ٩ر١٥٪ من الاسرائيليين قالوا أنهم يقبلون التوصيات كاملة. وفي جواب على سؤال آخر قال ٦٥٪ من الاسرائيليين إنه لا يجب فتح تحقيق جنائي ضد رجال الشرطة المذكورين في التقرير. كما عبر نحو ٦٠٪ منهم عن دعمهم للمبادرة بصدد منح العفو العام لرجال الشرطة الذين مست بهم التوصيات. من الجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع شمل ٥٠٢ مشاركا يمثلون المجتمع الاسرائيلي بما فيهم العرب. لذا من المنطقي الافتراض أن النسب الداعمة للشرطة كانت ستكون أعلى لولا مشاركة العرب في هذا الاستطلاع. وفي استطلاع آخر نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في يوم ٢٠٠٣/٩/٣ قال ٤٥٪ من الاسرائيليين أن لجنة أور أجحفت بحق رجال الشرطة (ويشمل الاستطلاع أيضًا مواطنين عرباً).

وأين عنصرية «الآخر»؟

لا شك أن أحد النواقص الصارخة للعيان في هذا التقرير هي عدم تطرقه بشكل مفصّل وجدّي الى العنصرية المتفشية في الوسط اليهودي الاسرائيلي ضد العرب. ففي تقرير صدر عن «مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية» وتحت عنوان «مواطنون بلا مواطنة» رأينا أن هذه العنصرية متجذرة في كل أطياف وطبقات المجتمع اليهودي[١]، هذه العنصرية تهدف الى تثبيت دونيّة العرب ونزع إنسانيتهم. لذلك يجب أن نتعامل معها على أنها نوع من العنف اليومي المنظّم ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. هذا العنف المنظّم ليس فقط لا يلقى رداً ملائماً من قبل أجهزة الدولة والقانون، بل أنه يمتد الى داخل هذه الأجهزة. ومن هنا وفي هذا السياق يجب أن نفهم العنصرية والعداء في صفوف الشرطة لا أن نراها منعزلة عن السياق التاريخي والسياسي العام.

بطبيعة الحال فإن هذه العنصرية وهذا التحريض والعنف لم تبدأ في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ بل إن جذورها تمتد الى

تشييع شهيد في أم الفحم.

الحركة الصهيونية قبل قيام دولة اسرائيل. هذه الحركة المبنية على نفي منظّم للآخر. لذا لا يجب أن تموّه دموع التماسيح التي ذرفها رجالات الشرطة على شاشات التلفاز، الحقيقة الساطعة بأننا نحن الضحية لا هم.

لقد آن الأوان لكي نتساءل فيما إذا كان الذهاب الى لجنة أور خياراً صائباً خاصة أننا كنا على علم بما يشمله كتاب التعيين وأخطاره التي تحققت جميعاً. كما كنا نعرف أن لجان التحقيق تهدف فيما تهدف الى احتواء الأزمات السياسية والاجتماعية واختزالها في شأن مهنيّ وقانونيّ محض يضع نصب عينيه إصلاح عطب ما في المؤسسة.

لقد كانت المظاهرات الاحتجاجية في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٠ بمثابة دعوة توجهها الأقلية الفلسطينية للأكثرية اليهودية بغية التفاوض حول شروط التعايش المشترك وتعديل العلاقات بين المجموعتين، لكن هذه الدعوة قمعت تماماً من أجل تكريس وضع قائم مجحف، ولكونه كذلك فإنه لا يستطيع أن يستمر الى الأبد.

١انظروا: غر سلطاني، مواطنون بلا مواطنة – تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي: إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (مدى – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٠٣).